

مؤقت

مجلس الأمن

السنة التاسعة والستون



الجلسة ٧٣٢٢

الثلاثاء، ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، الساعة ١٠/١٠

نيويورك

الرئيس	السيد كوينلان (أستراليا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي السيد إليتشوف
	الأرجنتين السيدة بيرسيغال
	الأردن السيد الحمود
	تشاد السيد مانغارال
	جمهورية كوريا السيدة بايك جي - آه
	رواندا السيد غاسانا
	شيلي السيد باروس ميليت
	الصين السيد وانغ مين
	فرنسا السيد لاميك
	لكسمبرغ السيدة لوكاس
	ليتوانيا السيدة مورموكايتي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السير مارك لايل غرانت
	نيجيريا السيد أدامو
	الولايات المتحدة الأمريكية السيد بريسمان

جدول الأعمال

تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان

تقرير الأمين العام عن جنوب السودان (S/2014/821)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506. وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



1464814 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): نتيجة التصويت ١٥ صوتا

مؤيدا. اعتمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ٢١٨٧

(٢٠١٤).

إقرار جدول الأعمال

أقرّ جدول الأعمال.

أعطى الكلمة الآن لممثل جنوب السودان.

تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان

تقرير الأمين العام عن جنوب السودان (S/2014/821)

السيد دينغ (جنوب السودان) (تكلم بالإنكليزية):

اسمحوا لي أن أبدأ بتهنئتك، سيدي، على تولّي أستراليا رئاسة المجلس في شهر تشرين الثاني/نوفمبر، وأن أؤكد دعم وفد بلدي لكم وتعاونهم معكم خلال فترة رئاستكم. إننا نرحب بتجديد المجلس لولاية بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، ونود أن نعرب عن تقديرنا العميق للبلدان المساهمة بقوات وشرطة على مساهمتها الهائلة في قوة حفظ السلام، على الرغم من الظروف غير المواتية التي تعمل في ظلها. واسمحوا لي أيضا أن أعرب عن امتناني للأمين العام بان كي - مون على آخر تقرير له عن جنوب السودان (S/2014/821)، ومواكبته البناءة للتطورات التي تحدث في بلدنا.

إن الصراع الدائر حاليا في جمهورية جنوب السودان لا يمكن حله إلا عن طريق شعب جنوب السودان، على الرغم من مساعدة المجتمع الدولي لنا. وكما ذكر الأمين العام،

”إن المسؤولية الرئيسية عن حل مشاكل جنوب السودان تقع على عاتق قادته. فالمجتمع الدولي يمكنه أن يساعد ويدعم هذه الجهود، ولكن لا يمكنه أن يقدم حلا من الخارج“ (S/2014/821، الفقرة ٧٥).

ومن هذا المنطلق، تلتزم الحكومة التزاما مخلصا بعملية السلام مع الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان في المعارضة منذ اندلاع أعمال العنف في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. وعلى الرغم من الانتهاكات المتكررة لوقف إطلاق النار والعمليات الانتقامية، لا تزال الحكومة متفائلة بأن عقد اتفاق ودي للسلام أمر ممكن وحتمي بالفعل.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام

الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل جنوب السودان إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2014/844، التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته أستراليا، جمهورية كوريا، فرنسا، لكسمبرغ، ليتوانيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والولايات المتحدة الأمريكية.

أود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2014/821، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن جنوب السودان.

أعلم أن المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. أطرح مشروع القرار للتصويت عليه الآن.

أجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، الأرجنتين، الأردن، أستراليا، تشاد، جمهورية كوريا، رواندا، شيلي، الصين، فرنسا، لكسمبرغ، ليتوانيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، نيجيريا، والولايات المتحدة الأمريكية

فلا يسعها أن تكون بديلاً من التصدي للأسباب الجذرية للزوح الداخلي وإيجاد حلول دائمة. ونأمل من المناقشات والمشاورات بين المفتش العام للشرطة والشركاء في المجال الإنساني، فضلاً عن قادة المجتمع المحلي في مواقع الحماية، التي تجري بهدف تحسين البيئة الأمنية في الأحياء المختارة في جوبا من أجل تيسير العودة الطوعية للأشخاص المشردين داخلياً، أن تؤتي ثمارها قريباً.

والحوادث المبلغ عنها بشأن الانتهاكات المتفشية لحقوق الإنسان والحق الإنساني، بما في ذلك الاغتصاب وغيره من أعمال العنف الجنسي التي يُزعم ارتكابها من قبل الجيش الشعبي لتحرير السودان تسبب لنا معضلة. فمن ناحية، وكما ذكرت مراراً، نحن لا نريد أن نكون في حالة إنكار أو نبدو وكأننا نتغاضى عن مثل هذه الانتهاكات الإجرامية الشنيعة. ومن ناحية أخرى، العديد من الحوادث التي جاء ذكرها في التقرير تبدو وكأنها مجرد ادعاءات. وكما الأمر في معظم الحالات، إن ادعاءات من هذا النوع من السلوك تستدعي موقفاً دفاعياً. لذلك، من المهم أن ادعاءات كهذه ينبغي إثباتها حتى يتسنى القبض على الجناة وتقديمهم إلى العدالة.

إن الحكومة في الواقع لا تتسامح إزاء هذه الممارسات المزعومة، التي تشكل انتهاكاً صارخاً لقيمنا الثقافية. ويتضح ذلك من الزيارة التي قامت بها الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي إلى جنوب السودان في تشرين الأول/أكتوبر، حيث وقّع الرئيس معها بياناً مشتركاً عن التصدي للعنف الجنسي المرتبط بالصراع. وكما يوضح التقرير، فإن هذا الاتفاق يتضمن مجموعة من الالتزامات العملية والسياسية لوضع حد لاستخدام العنف الجنسي في الصراع، وينص على وضع خطة عمل للجيش الشعبي لتحرير السودان والشرطة الوطنية. وهدفه الرئيسي كفاءة التحقيق السليم في جرائم العنف الجنسي، وإنشاء آليات للمساءلة، واستبعاد مرتكبي

إن شعور المجتمع الدولي بالإحباط إزاء وتيرة المحادثات في أديس أبابا أمر يمكن فهمه، ولكنّ حلاً مستداماً للأزمة الحالية في جنوب السودان لا يمكن تحقيقه بفرض الجزاءات التي يتم الكلام عنها الآن ويشار إليها في التقرير. ومن المعروف جيداً أنّ الجزاءات يصعب أن تحقق الهدف المقصود منها. بدلاً من ذلك، إنها لا تؤدي سوى إلى تصلّب المواقف باتجاه المواجهة وليس التعاون. ونعتقد أن المجتمع الدولي يمكنه أن يؤدي دوراً إيجابياً عن طريق إشراك كلا الطرفين بطريقة بناءة من أجل التعجيل بإبرام اتفاق، مثلما حدث بالنسبة إلى اتفاق السلام الشامل لعام ٢٠٠٥، الذي وضع حداً للحرب الأهلية الطويلة في السودان. وكما ذكر الرئيس كبير، إن بطء المحادثات يُعزى، على الأقل في جزء منه، إلى التأجيل المتكرر للمحادثات من جانب وسطاء الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية. والواقع أن التأجيل الحالي، على ما يقال، يعطي قادة المعارضة المتمردين الفرصة لحل خلافاتهم.

وعلى الجبهة الإنسانية، لا تزال الحالة في المناطق المتضررة من الحرب خطيرة. وتشعر الحكومة بالامتنان لأنه يبدو أن ثمة مجاعة كارثية أمكن تجنبها. وهذا مردّه بدرجة كبيرة إلى الجهود الدؤوبة التي بذلها شركاؤنا الدوليون، والمنظمات غير الحكومية، وأصدقاء جنوب السودان. ونحن نشعر بغاية الامتنان لهم جميعاً.

إن حالة الأشخاص المشردين داخلياً في مخيمات الأمم المتحدة في جميع أنحاء البلد لا تزال مصدر قلق كبير. فالتقرير الحالي يوثق حوادث عنف في مخيمات بعثة الأمم المتحدة ضد أشخاص آخرين من المشردين داخلياً، وأفراد من العاملين في المجال الإنساني، وأفراد من بعثة الأمم المتحدة، ارتكبها شباب خارجون عن القانون بفعل المؤثرات العقلية. ونؤمن إيماناً صادقاً بأن مخيمات بعثة الأمم المتحدة ينبغي ألا تكون سوى ترتيبات مؤقتة أو فترة انتقالية إلى حين إيجاد حلول دائمة.

يذكر تقرير الأمين العام، "واستمر عدم وجود نظام قضائي قوي في التأثير على حماية مراعاة الأصول القانونية الواجبة" (المرجع نفسه، الفقرة ٤٧) في جنوب السودان. وفي ضوء ضعف المؤسسات في جنوب السودان، الأمر الذي يؤثر في قدرة الحكومة على تقديم الخدمات الأساسية وفقا للمعايير الدولية، فمن المستصوب للمجلس أن ينظر من جديد في هذا العنصر الحاسم من ولاية الأمم المتحدة ويعيد العمل به. ونضم صوتنا أيضا إلى صوت الأمين العام في حث الشركاء الدوليين والجهات المانحة على مضاعفة جهودهم لسد العجز في تمويل الأعمال الإنسانية.

وفي الختام، نكرر مرة أخرى تقديرنا لتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان لمدة ستة أشهر أخرى، ونظل ملتزمين بالتعاون الوثيق مع البعثة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لا توجد أسماء أخرى مدرجة في قائمة المتكلمين. وبهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله. رفعت الجلسة الساعة ١٠/٢٠.

العنف الجنسي من أحكام العفو العام، والتصدي العلني للعنف الجنسي في عملية السلام، فضلا عن رصد اتفاق وقف الأعمال العدائية وتنفيذه.

ولقد اتخذت الحكومة خطوات جادة في مواجهة تجنيد الأطفال في الجيش، أو استخدامهم لأغراض عسكرية. وتقدمت وزارة الدفاع وشؤون المحاربين القدامى، بالتعاون مع وزارة العدل، بمقترحات وتعديلات بناءة حول قانون الجيش الشعبي لعام ٢٠٠٩. وهذه التعديلات، التي أصبحت جزءا من القانون الجديد للجيش الشعبي، تنص على تدابير عقابية ضد مسؤولي الجيش الشعبي الذين يجنّدون الأطفال أو يستخدمون المدارس لأغراض عسكرية، ويرتكبون انتهاكات أخرى ضد الأطفال. علاوة على ذلك، ما فتئت الحكومة تعمل عن كثب مع بعثة الأمم المتحدة في إطلاق مختلف الحملات والمبادرات الرامية إلى وضع حد لتجنيد الجيش للأطفال واستخدامهم بحلول عام ٢٠١٦.

والغاء بناء القدرات من ولاية بعثة الأمم المتحدة قد أثر سلبا على المجال الحيوي الهام المتمثل في تطوير قدرة الدولة الجديدة والضعيفة، ولا سيما وكالات إنفاذ القانون ومؤسساته. وكما